

Distr.: General  
30 November 2000  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

### أولا - مقدمة

ممثلي الخاص (انظر S/2000/529، الفقرة ٣٤ و S/PV.4154 و Corr.1، الصفحة ٧)، شاركت جميع وحدات البعثة في وضع خطة شاملة لتنفيذ الولاية كوثيقة عمل تُطور حسب الظروف المتغيرة. وتُقسم خطة عمل البعثة إلى ستة برامج رئيسية لكل منها أهداف ومشاريع وأطر زمنية محددة. والبرامج الستة الرئيسية هي: إصلاح الشرطة، وإعادة تشكيل الشرطة، وتعاون الشرطة والقضاء الجنائي، وبناء المؤسسات والتعاون فيما بين قوات الشرطة، والتوعية الجماهيرية، والدعم العام لمشاركة البوسنة والهرسك في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتعالج هذه البرامج على نحو شامل المستويات الثلاثة لإنفاذ القانون: فرادى أفراد الشرطة والهياكل التنظيمية لقوات الشرطة وتقديم الدعم اللازم للتنظيم الديمقراطي في المجتمع ككل.

٤ - ومن المنتظر أن تكون الخطة عوناً للبعثة على تقييم التقدم المحرز واستعراض توزيع الموارد داخليا ومستويات الموارد اللازمة. وقد أبانت دراسة استقصائية أولية أن البعثة قد حققت تقدماً ملموساً خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية في إنشاء قوة شرطة مقاطعة بركو وفي توفير التدريب الأساسي لأفراد الشرطة المحلية. وفي الوقت نفسه، انخفض متوسط قوام قوة الشرطة الدولية من ١٩٥٩ فرداً خلال الفترة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بأحكام الفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٥ (٢٠٠٠)، المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وهو القرار الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة ١٢ شهراً أخرى؛ حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويورد التقرير عرضاً مفصلاً للتقدم الذي أحرزته البعثة منذ تقريره المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/529) ويستعرض الأنشطة المنفذة بصورة مشتركة بين البعثة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

٢ - ولا يزال ممثلي الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، جاك بول كلاين، يتولى رئاسة البعثة. أما قوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة فيتولى قيادتها المفوض فينست كوردرارو. وبسبب الاحتياجات المستمرة في كوسوفو وفي أماكن أخرى، ظل القوام الفعلي للقوة أقل من العدد المأذون به والبالغ ٢٠٥٧ فرداً. ويبلغ قوام القوة حالياً ١٧٦٧ فرداً (انظر المرفق).

### ثانياً - أنشطة البعثة

٣ - من أجل التركيز بوضوح على تنفيذ ولاية البعثة في موعد حدد بنهاية سنة ٢٠٠٢ على النحو الذي اقترحه

٧ - ويمثل الامتثال التام للقانون جانبا جوهريا من نزاهة الشرطة. ولذلك يحدد سجل أفراد إنفاذ القانون مكان الإقامة الحالية لكل فرد من أفراد الشرطة كما أن البعثة فرضت على الشرطة التزامات صارمة بإخلاء الممتلكات التي يقيمون فيها بصورة غير مشروعة. ومن الصعوبة بمكان الوفاء بهذا الالتزام نظرا لضعف المرتبات الشهرية التي يتقاضاها أفراد الشرطة (نحو ١٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) التي تحد من قدرتهم على استئجار المساكن. ورغم ذلك فقد أحلى أكثر من ٣٠٠ من أفراد الشرطة المساكن التي كانوا يقيمون فيها بصورة غير مشروعة. ورغم أن هذا الإجراء يعالج الجوانب القانونية من المسألة فإنه يثير مشكلة أخرى تتمثل في العملية المعقدة لإيجاد حلول دائمة لإسكان أفراد الشرطة الذين يخلون المساكن وتقدر أعدادهم بالآلاف.

٨ - وقد أشرف برنامج البعثة التدريبي لرفع معايير الكفاءة الأساسية على الانتهاء. فمن بين الدورات الدراسية الإلزامية الخمس تلقى أكثر من ٩٥ في المائة من أفراد الشرطة الدوريتين الدراسيتين المتعلقةتين بكرامة الإنسان والتدريب الانتقالي، بينما استوعبت الدورات الدراسية المتعلقة بالتوعية بحركة المرور وشرطة المجتمع أكثر من ٥٠ في المائة من الأشخاص المستهدفين في حين ستنتهي الدورة الدراسية المتعلقة بمهارات الإشراف بحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠١. كما اكتملت عدة دورات دراسية متخصصة في مجالات مثل المراقبة وتقارير الاستخبارات والتحقيق في مواقع الجريمة. وبدأت الدورات الدراسية للإدارة العليا التي يحضرها ٧٠ من كبار ضباط الشرطة ينتظر أن يتلقوا تدريبا كاملا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقد تلقت وحدة مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد تدريبا كاملا، كما ستكمل الوحدة المماثلة في جمهورية صربسكا التدريب بحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠١. وبموجب المبادئ التوجيهية الجديدة

١٩٩٨/١٩٩٩، إلى ١٧٠٩ فردا خلال مدة الـ ١٢ شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وإذا تأخذ البعثة هذه العوامل في الحسبان، فإنها ترى أن قوة قوامها ١٨٥٠ من أفراد قوة الشرطة الدولية تعد رقما واقعا لقوام هذه القوة اللازم للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

### إصلاح الشرطة

٥ - يرمي إصلاح الشرطة إلى كفالة استيفاء جميع موظفي إنفاذ القوانين المعايير الدولية المتمثلة في النزاهة الذاتية والكفاءة المهنية وذلك بوسائل من ضمنها التدقيق في خلفيات أفراد الشرطة وتوفير التدريب المناسب لهم.

٦ - وتعالج البعثة هذه المسألة بوضع سجل لأفراد إنفاذ القانون يتسم بالشفافية. وقد كادت المرحلة الأولى من هذا المشروع التي يتم التحقق خلالها مما إذا كان الأفراد يستوفون المعايير المهنية الدنيا اللازمة لممارسة سلطات الشرطة أن تنتهي. وقد حصل أكثر من ٦٢٠٠ من الأفراد المسجلين حتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر والبالغ عددهم ١٢٠ ٢٠ موظفا على بطاقات هوية البعثة؛ غير أنه يؤذن بصفة مؤقتة لأكثر من ١٠٠٠ شخص لأهم موظفون إداريون أو بسبب إدلائهم بمعلومات كاذبة عن مؤهلاتهم أو لكونهم من ذوي السجلات الإجرامية. ولا يزال بضع مئات فقط من الأفراد، من ضمنهم بعض حراس السجون وشرطة المحاكم في ثلاث مقاطعات، ينتظرون إجراء مقابلات معهم. وفي المرحلة الثانية من هذا المشروع ستقوم البعثة، بمساعدة المنظمات الأخرى، بإجراء فحص دقيق لسجل الأشخاص أثناء الحرب أو للجوانب الأخرى ذات الصلة بطباعتهم وذلك لاستبعاد الأفراد الذين يشك في ارتكابهم جرائم حرب أو جرائم أخرى قبل منح الشهادة النهائية. ويتوقع أن تستغرق الفترة الثانية زهاء ١٨ شهرا.

تغيير تكوينها العرقي ليمثل المجتمع الذي تخدمه على نحو أفضل. وبين شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أكملت البعثة المهمة الرئيسية المتمثلة في تحديد القوام الأقصى لقوات الشرطة المحلية والتكوين العرقي المراد بلوغه، وفق اتفاق بون - بيترسبرغ لعام ١٩٩٦ فيما يتعلق بالاتحاد وللاتفاق الإطاري بالنسبة لجمهورية صربسكا لعام ١٩٩٨ بشأن إعادة تشكيل الشرطة. ويراعي القوام الأقصى المنقح تحويل مهام الحدود من وزارتي الداخلية إلى دائرة الحدود الحكومية. وقد لا يتجاوز عدد أفراد الشرطة في البوسنة والهرسك ٤٣٨ ١٨ فردا منهم ٧ ٨٥٣ في جمهورية صربسكا و ٦٠٣ ١٠ في الاتحاد. وهذه المستويات قابلة لإعادة النظر فيها في ضوء الظروف المتغيرة.

١١ - ويمثل مشروع مفوض الشرطة الذي أعدته البعثة مبادرة مؤسسية رئيسية ترمي إلى إنشاء قوة شرطة محترفة. ولهذا المشروع هدف محدد يكمن في وضع تنظيمات الشرطة تحت تسلسل قيادي واحد بقيادة مفوض شرطة محترف ذي خبرة وإلى الحد من التدخلات السياسية في أعمال الشرطة. وقد أحرز تقدم مطرد. ففي المقاطعة ٩ (سرايفو) سنت القوانين اللازمة وأنشئ مجلس مستقل للاختيار والمعاينة للنظر في الطلبات التي قدمها ١٨ مترشحا. وفي المقاطعات ١ و ٥ و ٦ تم التوصل إلى توافق آراء سياسي وتُتخذ خطوات أولية لإنشاء وظائف جديدة. وتكمن الأولوية التالية في توسيع نطاق هذا المشروع ليشمل وزارة الداخلية الاتحادية وجمهورية صربسكا.

١٢ - ويتم تغيير التكوين العرقي لقوات الشرطة المحلية بثلاث طرق هي: قبول المبتدئين، وإعادة النشر الطوعي للضباط الموجودين بالخدمة، وإعادة تدريب ضباط ما قبل الحرب. ومنذ إنشاء أكاديمي الشرطة في عام ١٩٩٩ تخرج منهما ٢٢٥ من الطلبة الذين ينتمون إلى أقليات عرقية بينما يتدرب فيهما ٣٢١ طالبا آخر في الوقت الراهن. ومن

لقوة الشرطة الدولية، فإن تقديم مزيد من التدريب والمشورة أثناء الخدمة يمثل جزءا من واجبات جميع المراقبين في قوة الشرطة الدولية الموجودين في مراكز الشرطة المحلية.

٩ - وفي بعض المجالات، سجل أداء الشرطة تحسنا ملموسا؛ فقد تمكنت الشرطة المحلية، في ظل رقابة ومشورة قوة الشرطة الدولية، من تفادي وقوع حوادث أمنية تعكر صفو الانتخابات العامة التي أُجريت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وبعد الموقف السلبي أثناء حوادث الشغب التي اندلعت في براتوناك في شهر أيار/مايو (انظر S/2000/529، الفقرة ١٤) تمكن ٣ ٥٠٠ من البوشناق من حضور الذكرى الخامسة لسربرينتشا المقامة في بوتوكاري في ١١ تموز/يوليه دون وقوع حوادث وذلك بفضل التخطيط الأمني الممتاز الذي أعدته الشرطة. وفي بركو، اتسمت تصرفات الشرطة بالمسؤولية أثناء حوادث العنف التي اندلعت في الشوارع قبل الانتخابات بفعل مثيري الشغب من المتطرفين وألقت القبض فيما بعد على ٢٦ شخصا. وفي بانيا لوكا، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، ثم الاستيلاء، في عملية مشتركة بين الشرطة والجمارك على ١٦٦ كيلو غراما من الكوكاين. وفي بريجيدور في تشرين الثاني/نوفمبر، تم تحرير ٣٥ امرأة كن قد وقعن ضحية الاتجار غير المشروع بهن ومن بينهن عدد كبير من القاصرات أثناء إغارة الشرطة على النوادي الليلية المحلية. بيد أن التدخلات السياسية أعاقت التحقيقات في بعض القضايا ذات الحساسية البالغة مثل التحقيق في اغتيال نائب وزير داخلية الاتحاد جوزو ليوتار. ومع ذلك فقد أُلقي القبض على أربعة من المشتبه فيهم قبض على أحدهم في كرواتيا.

### إعادة تشكيل الشرطة

١٠ - ترمي إعادة تشكيل الشرطة إلى ترشيح حجم قوات الشرطة وهيكلها ومواردها لتتماشى مع المعايير الدولية وإلى

١٤ - ومكتب الممثل السامي في صدد إنشاء لجنة قضائية مستقلة تأخذ على عاتقها مسؤولية المهام التي كان يتولاها في السابق برنامج تقييم النظام القضائي التابع للبعثة، وستناط به ولاية الإشراف على عملية إصلاح القضاء في جميع أنحاء البلد. ويبدو أن هذه اللجنة لن تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها في شهر كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي قد يؤدي إلى التأثير سلباً في تنفيذ عملية تسليم فعليه. وعلى الرغم من أن ولاية البرنامج تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، على النحو الوارد في تقرير الممثل المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/529)، الفقرة ٢١) ستحتفظ البعثة بأصحاب الخبرة المناسبة في قوة الشرطة الدولية لمساعدة المفوض وتزويده بالمشورة في مجال تنفيذ الولاية فيما يتعلق بالمؤسسات القضائية والأنشطة المتصلة بالإجراءات الجنائية والقضاء الجنائي.

١٥ - وما زال عدم وجود آليات لحماية القضاة والشهود يمثل عائقاً كبيراً أمام ترسيخ سيادة القانون. وأضحى هذا الأمر أكثر أهمية بفعل ازدياد فعالية العمليات التي تقوم بها الشرطة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وبالرغم من الجهود الكثيفة التي بُذلت على مدى ١٨ شهراً، لم تحقق البعثة تقدماً يذكر في تأمين الأموال اللازمة لإنشاء جهاز شرطة مخصص للمحاكم. واستدعت هذه المسألة إجراء استعراض داخلي لخيارات أخرى ترمي إلى توفير الحماية للمحاكم، يشمل استخدام الشرطة العادية لهذا الغرض، رغم اعتراض مسؤولي الجهاز القضائي. وحالياً تعمل البعثة عن كثب مع السلطات المحلية والقضائية في ثلاثة مقاطعات (١ و ٦ و ٧) لوضع خطة تنفيذية وتحديد احتياجات الميزانية المحلية لإنشاء مثل هذا الجهاز. وإن تعذر توفير الأموال، ستستعرض البعثة المشروع بكامله وستسعى إلى إيجاد وسائل بديلة لتوفير الأمن للمحاكم والجهاز القضائي.

المؤشرات المشجعة تلقي أكثر من ١٠٠٠ طلب للفوج التالي في أكاديمية الشرطة بالاتحاد. وأحرز تقدم ملموس فيما يتعلق بمبادرة البعثة لإعادة الانتشار الطوعي التي بدأ تنفيذها في آيار/مايو. فقد قدم نحو ٢٥٠ شرطياً طلباً لإعادة الانتشار؛ وتمت دراسة الـ ٣٠ الأولى منها ويعمل أصحابها الآن في المناطق التي كانوا يقطنونها قبل الحرب. وتشارك وزارة الداخلية في كلتا الكيانين في هذه العملية مشاركة كاملة. بيد أنه في المقاطعة ١٠ تباطأت وزارة الداخلية بصورة بالغة في بدء الامتثال للاتفاق وعطلت عرض عقود على ١٧ من أفراد الشرطة المنتميين للأقلية الصربية ويرغبون في إعادة الانتشار. وفيما يتعلق بأفراد الشرطة السابقين، حضر ١٨ مرشحاً ينتمون إلى الأقليات دورة دراسية لاسترجاع المعلومات مدتها ستة أسابيع في الاتحاد، كما طلب ٥٣ من غير الصرب حضور دورة دراسية مماثلة تعقد في جمهورية صربسكا بعد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

### التعاون بين الشرطة وجهاز القضاء الجنائي

١٣ - قام برنامج تقييم النظام القضائي التابع للبعثة خلال سنتين من عمله بتقديم تحليلات وتوصيات قيمة لبدء معالجة بعض العيوب التي تشوب النظام القانوني والقضائي الذي ورثته البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من عدم إنجاز هذا العمل بعد، سيوقف البرنامج عملياته في ١ كانون الأول/ديسمبر، حيث سيكون قد أنهى ١٤ تقريراً رئيسياً للتقييم بشأن ما يعاينه النظام القضائي من مواطن ضعف على المستوى الهيكلي والإجرائي. وركز البرنامج مؤخراً على رصد عمل اللجان والمجالس التي أنشئت للإشراف على تعيين القضاة والمدعين العامين واستعراض مؤهلات شاغلي المناصب. كما عمل هؤلاء الموظفون لتحسين استقلال القضاة والمدعين العامين عبر أمور عدة تشمل دفع مرتبات كافية.

١٨ - كما شهدت الأشهر الماضية زيادة حادة في عدد النساء اللائي وقعن ضحايا للاتجار والتمسّن المساعدة من البعثة. ومنذ شهر آذار/مارس ١٩٩٩، قدمت البعثة المساعدة لـ ٣٦٤ ضحية من هذا النوع، معظمهن من أوكرانيا ورومانيا ومولدوفا. وطلبت ٢١٦ منهن العودة إلى أوطانهم واستوفين الشروط المطلوبة لذلك بمساعدة من منظمة الهجرة الدولية. ومنذ شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠، نشأ ما مجموعه ٨٠ حالة من هذا النوع. ويتوقع زيادة عدد الضحايا المعروفين بفعل ازدياد عمليات غارات الشرطة على النوادي الليلية والحانات التي يشتهبها تدار بواسطة القائمين بالاتجار. وإنه لمن دواعي القلق الشديد أن تقلص منظمة الهجرة الدولية إلى حد كبير من العمليات التي تنفذها في هذا المجال الإنساني الحيوي بسبب نقص التمويل. وبدون إمكانية توفير المأوى المؤقت لضحايا الاتجار وإعادةهم إلى أوطانهم، فإن ذلك يعرضهم حتى لمزيد من المخاطر عقب إخلاء سبيلهم من مراكز الاحتجاز المؤقت لدى الشرطة المحلية.

١٩ - وللشروع في حل هذه المشكلات التي لا تنفك تتزايد ولتشجيع التعاون على إنفاذ القانون داخل الكيانين برعاية الاجتماع الاستشاري الوزاري المعني بالمسائل المتعلقة بالشرطة، تم بموجب ترتيب قائم على التعاون لإنفاذ القانون في مجال الهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة، الذي وقع في ٢٦ أيلول/سبتمبر، إنشاء فرقة عمل مشتركة للكيانين. ويحدد ميثاق هذه الفرقة آليات لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الخطط الرامية إلى وقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين وملاحقة العناصر الإجرامية الذين يشاركون في الاتجار بالبشر. كما يمكن الفرقة من مساعدة المشرف على "بركو" على إقفال ما يدعى "سوق أريزونا"، الذي يشكل منذ فترة طويلة مرتعا للأعمال الإجرامية. كما وافق وزيرا داخلية الكيانين على التماس موافقتهم على الطلب من السلطات الحكومية إنشاء آلية مركزية لجمع المعلومات الاستخباراتية من أجل مكافحة الأنشطة غير المشروعة.

## التعاون بين دائرة الحدود الحكومية وقوة الشرطة المشتركة

١٦ - منذ إنشاء دائرة الحدود الحكومية في مطار سراييفو في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اتضح حجم الهجرة غير القانونية التي تتم عبر البوسنة والمهرسك إلى أوروبا الغربية. فبين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من العام الجاري، وصل إلى مطار سراييفو ما مجموعه ٢٤ ٨٥٠ مواطنا من ثمانية بلدان مختلفة غير أن ٤٨٨ ٥ فقط من مواطني البلدان نفسها غادروا المطار بدون أن يعرف مصير من تبقى منهم والبالغ عددهم ٣٦٢ ١٩ فردا. وخلال الفترة نفسها، أعادت الشرطة الكرواتية إلى البوسنة والمهرسك أكثر من ٢ ٥٧٨ شخصا حاولوا دخول البلد بشكل غير قانوني. ولاقى ما لا يقل عن ٢٨ شخصا حتفهم لدى محاولتهم عبور نهر سافا لدخول كرواتيا بشكل غير قانوني. وتخشى البعثة لأن هناك احتمالا كبيرا لازدياد عدد مثل هؤلاء الضحايا خلال فصل الشتاء.

١٧ - وحال نقص التمويل المحلي والدولي دون توسعة النطاق الذي تغطيه دائرة الحدود الحكومية ليتخطى نقاط الدخول الحدودية الأربع الحالية. فالتمويل الذي تقدمه الدولة بالكاد يكفي بمستوياته الراهنة لدفع المرتبات والتكاليف التشغيلية للـ ٣٧٦ ضابطا (١٨٩ من البوشناق و ١١٧ صربيا و ٧٠ كرواتيا) العاملين في الوقت الحاضر في الدائرة. وثمة شك كبير في تنفيذ خطة نشر ثماني وحدات إضافية تابعة للدائرة تضم ٩٠٨ مراكز إضافية قبل نهاية هذا العام، وقد يتعذر ذلك حتى في عام ٢٠٠١ نظرا للحالة المالية المتردية التي تعاني منها ميزانيات الكيانين والدولة. وما كان التقدم الذي أحرز حتى تاريخه ممكنا إلا بفضل الدعم السخي الذي تلقته مجالات التدريب والمعدات والميزانية من جهات مانحة شملت ألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة واللجنة الأوروبية.

## الشرطة وتوعية الجماهير

الأول/أكتوبر، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣٧ ٠٨٣ عائدا من الأقليات إلى ديارهم. وحتى شهر آب/أغسطس، تمت تسوية ٤٠ ٠٠٠ قضية متعلقة بممتلكات (من أصل ٢٣٠ ٠٠٠ مطالبة باستعادة ممتلكات). غير أن نجاح عودة الأقليات يعتمد بصورة أساسية على الحصول على ما يكفي من الأموال لإعادة بناء القرى المدمرة. وتتسع الهوة بسرعة تنذر بالخطر بين عدد العائدين المحتاجين إلى مأوى والموارد المتوافرة. وحتى نهاية شهر آب/أغسطس، سجلت المفوضية نقصا في الوحدات السكنية بلغ ١٨ ٠٠٠ وحدة. ولتقدير أعداد المشردين الذين ما زالوا بحاجة إلى حلول دائمة، شرعت المفوضية أيضا في عملية إعادة تسجيل المشردين في البلد برتمته، من المقرر أن تُنجز بحلول نهاية هذا العام.

٢٣ - وتضطلع البعثة بدور فائق الأهمية في موازنة عمليات العودة وذلك عبر رصد عمليات الطرد من المساكن التي تقوم بها الشرطة المحلية وفي مساعدة الشرطة على وضع الخطط الأمنية للعودة ورصد تنفيذها. وتم تنفيذ ما يزيد على ٣ ٧٠٠ عملية طرد طبقا للمعايير المرعية من أصل ما يقرب من ٥ ٠٠٠ عملية طرد كان من المقرر أن تتم في البوسنة والهرسك في الفترة بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ومن بين الـ ٢١٢ ١ عملية طرد التي أُرجئت، هناك ١٦ عملية طرد تمت بسبب عدم اتخاذ الشرطة لأي إجراء. وأُخذت في هذه الحالات الإجراءات التأديبية المناسبة. وفي منطقة صربسكو غورازديه التي تسودها أوضاع شائكة، عُيّن للفترة من ٦ حزيران/يونيه إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ مستشار خاص تابع لقوة الشرطة الدولية في مكتب الإسكان. ونتيجة لذلك التعيين، تم إنفاذ حالات ذات أولوية، ووضِع سجل وقاعدة بيانات إلكترونية، وساعد تبادل المعلومات بين الكيانين على تسوية عدد من الحالات المزمّة من الإشغال المزدوج لبعض المساكن.

٢٤ - ويبقى مع ذلك أداء الشرطة في معالجة الحوادث المتصلة بعودة الأقليات في أجزاء من شرق جمهورية صربسكا

٢٠ - إن الغرض من أنشطة الإعلام التي تضطلع بها البعثة هو المساهمة في تثقيف الجماهير بالمسائل المتعلقة بالشرطة وتلبية احتياجات البعثة. وساعدت حملة "شرطتكم في خدمتكم" على رفع الوعي الجماهيري بالمبادئ الأساسية لحفظ الأمن بطريقة ديمقراطية. وتشكل حملة تعيين أفراد شرطة متعددي الأعراق جزءا هاما من برنامج البعثة في تعيين أفراد منتمين للأقليات.

## مشاركة البوسنة والهرسك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٢١ - تقدم أول وحدة من وحدات الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة من البوسنة والهرسك التي نُشرت في تيمور الشرقية مساهمة ممتازة. وثمة وحدة ثانية متعددة الأعراق تتألف من ٢٦ ضابطا، من بينهم ضابطة، أتمت تدريبها وتنتظر عملية نشرها. ووضع فريق المستشارين العسكريين التابعين للبعثة والبلدان المانحة برنامج تدريب لأول وحدة من المراقبين العسكريين من البوسنة والهرسك تابعة للأمم المتحدة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠، تكون ألمانيا والنمسا وهولندا قد دربت ١٤ مراقبا عسكريا من الكيانين، مع دعم إضافي تقدمه وحدة التدريب في إدارة عمليات حفظ السلام. ويرمي التدريب الحالي إلى إيفاد تسعة مراقبين عسكريين إلى بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا في مطلع عام ٢٠٠١.

## ثالثا- الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٢٢ - إن تمكن اللاجئين والمشردين من العودة إلى ديارهم هو محك اختيار لاتفاقات دايتون. وما شهدته هذا العام من تحسن في الأحوال الأمنية وانخفاض في حدة المقاومة السياسية في بعض المناطق وتنفيذ التشريعات المناسبة في جميع أنحاء البلد أدى إلى إحراز تقدم مشجع للغاية في المجال الذي ما زال شائكا المتمثل في عودة الأقليات عمليا إلى جميع مناطق البلد. وفي ١ تشرين

مصالح أعضاء اللجنة، والتحقيقات الجارية فيما إذا كانت قد وقعت أي مخالفة نتيجة لتنازع المصالح هذا، هناك قلق يمكن تفهمه بشأن فقدان المحتمل لثقة المانحين. والمهام الرئيسية لبرنامج العمل المتعلق بالألغام، لا سيما وضع المعايير والحفاظ عليها، وإيلاء الأولوية للمهام المتعلقة بإزالة الألغام، والتطوير التقني ووضع قاعدة بيانات لجميع الأنشطة، مستمرة بصورة معتادة وكذلك النشاط الجاري لإزالة الألغام. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا، بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي والسلطات الوطنية ومجموعة المانحين بتقديم المساعدة لإنشاء مكتب وطني جديد لتولي رئاسة البرنامج واستعادة الثقة. ووفقا لآخر التقديرات، هناك حاجة إلى استثمارات جديدة لفترة أخرى تتراوح بين ٨ و ١٠ سنوات في أنشطة إزالة الألغام بغية خفض المخاطر التي يتعرض لها السكان في البوسنة والهرسك بصورة ملموسة.

٢٧ - وأنشأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أفرقة خبراء محلية لإصلاح المناهج الأدبية ومناهج اللغات في المدارس الابتدائية والثانوية، وستواصل تطوير المناهج الدراسية بمناطق أخرى في مجال الدراسات الإنسانية. واستكملت اليونسكو أيضا إعادة بناء قاعات النوم ومكاتب مدرسة ميدينتشا للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في سراييفو. وفي مجال التراث الثقافي، أنهت اليونسكو إعادة بناء منارة جامع مغربية بسراييفو، وستستكمل قريبا ترميم جامع تباسيكا في موستار. ولدعم الحوار فيما بين الأديان والتسامح، عمل ممثلي الخاص بصورة وثيقة مع زعماء الطوائف الدينية الرئيسية الأربع لإنشاء مشروع دولي لإعادة البناء المترامن لأربعة مواقع دينية تاريخية مدمرة.

٢٨ - وتواصل البعثة إدارة مشروع زنيكا للعنف العائلي، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتعاون بصورة وثيقة بشأن مسائل تتعلق بالاتجار في الكائنات البشرية. ويتولى ضابط للشؤون الجنسانية بقوات

وفي المقاطعة ١٠ (الهرسك - بوسنة)، غير كاف. وخلال أعمال الشغب في درفار وبييلينا، أبدت الشرطة عدم القدرة أو عدم الرغبة في السيطرة على الحشود التي تحتج على عمليات عودة الأقليات وتنفيذ قانون الممتلكات. وعند معالجة عمليات العنف الإجرامية التي ارتكبت ضد ممتلكات البوشناق في بييلينا وبراتوناتش وسربرينيتشا، لم تضطلع الشرطة بتحقيقات فعالة ولم تتم إحالة مرتكبيها إلى القضاء. وصدرت تقارير عدم امتثال للضباط المتورطين في الأحداث، وشددت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على اتخاذ وزير داخلية جمهورية صربسكا لإجراءات أقوى وملاحقة قضائية سليمة. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب البعثة، وضعت مراكز الأمن العام بجمهورية صربسكا خطط أمنية لمناطق العودة. ومع ذلك يجري النظر في تدخلات أخرى لدى مسؤولي الشرطة في هذه المناطق. ومما يثير القلق الشديد القضايا الأخيرة التي غيرت فيها الشرطة من شهادتها أثناء محاكمات المتهمين.

٢٥ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير الثاني للتنمية البشرية الوطنية لبوسنة والهرسك. ويقدم التقرير تقييما متشائما لحالة الشباب الذين يريد ٦٢ في المائة منهم مغادرة البلد بسبب البطالة، ويقدمون توقعات كئيبة بالنسبة للمستقبل. وسيعقد مؤتمر وطني في وقت لاحق من عام ٢٠٠٠ بوضع منهاج للعمل. ويقوم ممثلي الخاص بالتشجيع الفعال للجامعات الأجنبية للدخول في ترتيبات تعاونية مع الكليات المحلية لتقديم كفاءات طرف ثالث معترف به دوليا.

٢٦ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تناوب رئاسة مجلس المانحين لبرنامج العمل المتعلق بالألغام في البوسنة والهرسك وتقديم الدعم لبناء القدرات إلى المركز الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام. وفي ضوء استبعاد الممثل السامي مؤخرًا للجنة الوطنية لإزالة الألغام استنادا إلى أدلة تنازع

المتوقعة في المستقبل القريب تعتبر جزءاً فقط من المبلغ المطلوب. ويشعر ممثلي الخاص بقلق شديد لأن النقص في التمويل سيؤثر على المجالات الهامة لعمل البعثة ولن يتيح للبعثة تحقيق أهدافها بحلول عام ٢٠٠٢.

#### خامسا - الجوانب المالية

٣١ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٧٣/٥٤ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، مبلغاً إجمالياً قدره ١٥٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لاستمرار البعثة لفترة ١٢ شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص بالبعثة ٧٧,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ٢٠٩٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

#### سادسا - ملاحظات

٣٢ - خلال الخمس سنوات منذ توقيع اتفاقات دايتون، قدم المجتمع الدولي مساهمة كبيرة لقضية السلام في البوسنة والهرسك. وقد تحقق الكثير، ولكن التقدم كان بطيئاً وصعباً بصورة محبطة ويرجع هذا أساساً إلى العائق السياسي من جانب القوميين المتطرفين الذين يرفضون قبول حقيقة دولة ذات سيادة ومتعددة الأعراق حيث يجري ضمان حقوق جميع المواطنين ليس بواسطة الانتماء العرقي ولكن بسيادة القانون. وبينت الانتخابات العامة التي جرت مؤخراً في البوسنة والهرسك مرة أخرى كيف ترغب الأحزاب القومية في التحريض على الخوف والريبة فيما بين الأعراق للحفاظ على سلطتها ومزاياها. ويحتاج شعب البوسنة والهرسك إلى تفهم أن مستقبلهم في أوروبا والمساعدة المستمرة من المجتمع

الشرطة الدولية تدريب ضباط الشرطة المحلية على المسائل المتصلة بالعنف العائلي، وأنشئت دار آمنة لضحايا العنف العائلي الذين يؤدون الشهادة ضد الذين أساءوا معاملتهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أرسيت سابقة هامة لأول محاكمة محلية ناجحة لشخص متهم بممارسة العنف العائلي.

#### رابعا - الصناديق الاستثمارية

٢٩ - تلقى الصندوق الاستثماري لتجديد المرافق العامة الأساسية في سرايفو، والذي أنشئ في عام ١٩٩٣، حتى الآن مساهمات وفوائد مكتسبة تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٦,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ونُفذت مشاريع تبلغ قيمتها الإجمالية ١٩,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ميادين الطاقة، والمياه، والمرافق الصحية، والاتصالات، والنقل العام، والصحة والتعليم. ويستخدم الرصيد المتبقي البالغ ٦,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ مشاريع صغيرة عديدة ذات أثر سريع ويجري تخطيط مشاريع أكبر بالاشتراك مع مدينة سرايفو.

٣٠ - ويتبقى حالياً للصندوق الاستثماري لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك ٥٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة فقط، وهي تكفي لتوفير معدات الحد الأدنى الأساسية فقط لبعض مراكز الشرطة المحلية. ولاستكمال العناصر الهامة في برنامج الشرطة وبرنامج مساعدة الشرطة المحلية لقوة الشرطة الدولية، ولا سيما تشكيل دائرة حدود الدولة التي تبلغ فجوة التمويل بالنسبة لها لعام ٢٠٠١ أكثر من ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، فإنه من المقدر أنه من المطلوب مساهمات إضافية تبلغ ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعند معالجة هذا النقص في التمويل، يعمل ممثلو البعثة بنشاط في طلب المساهمات. غير أن معدلات التمويل



أيضا على كفاءة قوات الشرطة المحلية في إدارة الحالات الأمنية المعقدة.

٣٥ - ومكنت هذه التطورات البعثة من وضع خطة تنفيذ الولاية مع جدول زمني مقترح لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لاستكمال الولاية الأساسية للبعثة، وذلك رهنا بالتغيرات في الظروف الداخلية أو الخارجية. وسأطلب من مجلس الأمن تأييد تقرير البعثة لإمكانية خفض القوام المأذون به لها للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ١٨٥٠ ضابط بقوة الشرطة الدولية. بيد أن الوفاء بالجدول الزمني للبعثة لاستكمال ولايتها الإقليمية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ سيتوقف على توفير المانحين الدوليين للموارد المالية اللازمة لتمكين البعثة من استكمال عملها. وقد توقف تقريبا برنامج إعادة الانتشار الطوعي لضباط الشرطة المنتمين للأقليات، والذي كان لديه ٢٥٠ من مقدمي الطلبات، بسبب التمويل غير الكافي لإعادة بناء مساكن الشرطة. ويكفي بالكاد التمويل المحلي لدائرة حدود الدولة لدفع المرتبات وتكاليف التشغيل الحالية. ويساور ممثلي صندوق النقد الدولي الشك في أن ميزانية الدولة لعام ٢٠٠١ ستمكن من الوفاء حتى بهذه التكاليف للعام بأكمله. وفضلا عن ذلك، فإن مراكز عديدة للشرطة ستنتقصها المرافق والمعدات الأساسية لكي تصبح قادرة على أداء مهامها بطريقة احترافية.

٣٦ - وبالنظر إلى الآثار الخطيرة المترتبة على هذه الحالة، أناشد الدول الأعضاء بأن تتسرع بسخاء للمشاريع ذات الأولوية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وللصندوق الاستئماني لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك. وينبغي للدول الأوروبية الأعضاء على وجه الخصوص أن تضع في اعتبارها أن البوسنة والهرسك قد أصبحت نقطة عبور رئيسية للهجرة غير القانونية، والاتجار بالبشر والاتجار بالسلع غير المشروعة والمسروقة وتقوم بذلك شبكات

الدولي يتوقفان على الإجراءات التي يتخذها بصورة مشتركة لإقامة مجتمع حديث وديمقراطي ومتسامح.

٣٣ - ويرتبط التقدم في البوسنة والهرسك بصورة وثيقة بالتطورات في المنطقة الأوسع نطاقا. ومع حدوث التغيير التاريخي الأخير في قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، علاوة على التغيرات التي وقعت في وقت سابق من عام ٢٠٠٠ في جمهورية كرواتيا، فإنه يوجد لأول مرة منذ وقوع الحرب توقع واقعي بإقامة علاقات ثنائية بناءة قائمة على أساس الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية، بينما يتم أيضا إقامة "العلاقات الخاصة" المنصوص عليها في اتفاقات دايتون. وتعتبر الزيارة الأخيرة للرئيس كوستونيتشا لسرايفو خطوة أولى في اتجاه التطبيع الكامل للعلاقات الثنائية. وينبغي أن يستمر بذل كل جهد ممكن بغية دفع هذه العملية إلى الأمام.

٣٤ - وتضطلع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بدور محدد ولكنه حيوي في تنفيذ السلام - لمساعدة الأطراف على إرساء الأسس بإقامة وكالات فعالة وديمقراطية ومستدامة لإنفاذ القانون. وواصلت إحراز تقدم قابل للقياس في جميع المجالات الأساسية لولايتها منذ تقديم تقريرها الأخير. وجرى إلى حد كبير التغلب على العوائق الإدارية التي تعترض التعيين المعجل لضباط الشرطة الأقليات. وجرى توحيد دائرة حدود الدولة وجرى إعداد تقديرات تفصيلية للخطط والميزانية من أجل انتشارها الكامل. وتحسنت تحسنا كبيرا الحرفية المهنية للشرطة فيما يتعلق بأمن العائدين فيما عدا في أجزاء معينة من جمهورية صربسكا والمقاطعة ١٠ (الهرسك - بوسنة) حيث حاول مسؤولون معرقلون من وزارة الداخلية إعاقه عمليات العودة. وكان الإجراء الآمن والناجح للانتخابات بمثابة شهادة ليس فقط على العمل الممتاز لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولكن

٣٨ - ولا تزال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تحتاج إلى وجود فعال لقوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات من أجل كفالة تهيئة ظروف آمنة سواء من أجل اضطلاعها بمسؤولياتها أو للأفراد والممتلكات. ومن المرجح أن تزيد الحاجة إلى الأمن حيث بدأت الشرطة المحلية، بناء على مشورة قوة الشرطة الدولية، في الاضطلاع بعمليات جريئة ضد الجماعات الإجرامية المنظمة المحلية والدولية المشتغلة بالبغاء والاتجار بالمخدرات والهجرة غير القانونية. وأن استمرار وجود مجرمي حرب وأشخاص يشتهب في ارتكابهم جرائم حرب في منطقة البعثة يعد تهديدا إضافيا ليس فقط لنجاح عملية تنفيذ السلام بل أيضا للموظفين الدوليين إذا ما أصبحت عملية إلقاء القبض أكثر شيوعا. وفي الأسابيع الأخيرة، رفعت حالة التأهب في أجزاء من منطقة البعثة استجابة لتهديدات ماثوق بها من عناصر إجرامية لها ارتباط بالحنات التي أغير عليها، ولمواجهة التطرف السياسي في مرحلة ما قبل الانتخابات. وما كان يمكن الاضطلاع بالإجراءات الحالية الرامية إلى إغلاق "سوق أريزونا" السيئ السمعة بدون مساندة ودعم من قوة تحقيق الاستقرار. وأي استعراض لوجود قوة تحقيق الاستقرار أو لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لا بد أن يأخذ في الاعتبار التام الاحتياجات الأمنية للبعثة.

٣٩ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لرجال البعثة ونسائها لعملهم المستمر المتفاني من أجل إقرار السلام في البوسنة والهرسك وأن النتائج الممتازة التي حققتها قوات الشرطة المحلية في مناطق عديدة لهي دليل على ما اضطلعت به بعثة من الطراز الأول من عمل وقدمت من خبرة، لا سيما قوة الشرطة الدولية، في مجال مراقبتها وتوجيه المشورة لها بشأن أفضل المعايير الدولية.

إجرامية منظمة تنظيما جيدا. ويعد إنشاء دائرة حدود حكومية للبوسنة والهرسك تتسم بالطابع الاحترافي ويتم نشرها نشرا كاملا استثمارا وقائيا ضروريا ضد الهجرة غير القانونية وأداة هامة لتقديم المساعدة الإنسانية لضحايا هذا الاتجار. ومما له نفس القدر من الأهمية في كفالة استمرار عملية العودة وزيادة حجمها ضرورة توفير التمويل لتشييد المنازل لضباط الشرطة المنتمين للأقليات حتى يمكنهم إشاعة الثقة والأمن في مناطق العودة. وبدون تمويل إضافي، سيظل العمل الهام الذي تضطلع به البعثة في هذه المناطق عملا ناقصا.

٣٧ - ولا زالت تركة سريرينيتشا أيضا تثير القلق البالغ. وكان من دواعي السرور أن إحياء الذكرى السنوية الخامسة لمذبحة سريرينيتشا التي وقعت في تموز/يوليه ١٩٩٥ قد تم في جو يتسم بالوقار والأمن. وقد مارس الممثل السامي سلطته في إنهاء تجميد الموقف بشأن موقع الدفن الدائم لرفات الضحايا وإنشاء نصب تذكاري لهم وقد أنشأ صندوقا استثماريا لهذا الغرض. وقد ساعد ذلك على تمهيد السبيل لبذل جهود متضافرة من أجل المصالحة، فضلا عن معالجة المشاكل العديدة لأسر الضحايا التي ترغب في العودة ووضع المقيمين الصرب المحليين، الذين هم أنفسهم بالأساس مشردون، والذين يرغبون في المطالبة بديارهم في أماكن أخرى أو يبقون في المنطقة. وبعد ورود رسائل من الرئيس عزت بيغوفيتش، طلبت من ممثلي الخاص أن يبحث السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات الرئيسية الأخرى، أن تقوم بدور خاص في مساعدة سكان سريرينيتشا. وإني أحث المجتمع الدولي على التبرع بسخاء من أجل التمكين للعودة في الاتجاهين وإصلاح البنى الأساسية في سريرينيتشا.

## تكوين قوة الشرطة الدولية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

١٨	الاتحاد الروسي
٦	الأرجنتين
١٥٣	الأردن
٣٥	اسبانيا
١	إستونيا
١٣٤	ألمانيا
٢٨	إندونيسيا
٣٩	أوكرانيا
٣٥	أيرلندا
٣	أيسلندا
٢١	إيطاليا
١١٨	باكستان
٣٢	البرتغال
٣٨	بلغاريا
٣٨	بنغلاديش
٥٢	بولندا
٥	تايلند
٢٧	تركيا
٢	تونس
٣	الجمهورية التشيكية
٢٧	الدانمرك
١٨	رومانيا
١١	السنغال
٤١	السويد
٨	سويسرا
٦	شيلي
٩٥	غانا

١٠	فانواتو
١١٥	فرنسا
١١	فنلندا
٢٠	فيجي
١٤	كندا
٧	كينيا
٤٧	ماليزيا
٤٨	مصر
٨٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١٥	النرويج
٣٨	النمسا
١٨	نيبال
١٥	نيجيريا
٨٥	الهند
١٥	هنغاريا
٥٢	هولندا
١٨٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	اليونان
١ ٧٧٦	المجموع